ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

**Volume 8, Issue 1, January 2021, p.161-178**

**Istanbul / Türkiye**

***Article Information***

***Article Type:*** *Research Article*

***This article was checked by iThenticate.***

Article History:
*Received*
27/12/2020
*Received in revised form*
05/01/2021
*Available online*
15/01/2021

# SHARING ECONOMY AND THE OPPORTUNITIES OF REINFORCE SUSTAINABILITY

**Methaq Tahir KADHIM**[1]

**Abstract**

The sharing economy has an exponential growth curve over the last five of years, and has been the subject of considerable interest to stakeholders and policy-makers across the globe. Technology is pivotal to the growing concept of sharing economy. A number of sharing platforms have emerged individuals and encouraged them to share goods and services such as cars, houses, household products and services. The proliferation of smart phones has heralded a digital revolution to serve as a catalyst of growth. So that many commercial companies that are part of this economy have a multi-billion dollar market value, with growth rates above 25%. In this context the main objective of this paper is to provide an overview of the sharing economy, its benefits and challenges, its business models, and the contribution of this economic activity to the promotion of economic sustainable and growth. And to over view its future directions.

**KeyWords:** Sharing Economy, Sustainability, Economic Growth.

[1]Dr. , Jordan, methaqtahir@yahoo.com

# اقتصاد المشاركة و فرص تعزيز الاستدامة

ميثاق طاهر كاظم [2]


## الملخص

كان اقتصاد المشاركة في الخمس سنوات الماضية قد أخذ منحى هائل في النمو، وكان موضع اهتمام كبير لأصحاب المصلحة وصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم. وشكلت التكنولوجيا أهمية محورية في نمو مفهوم اقتصاد المشاركة من خلال ظهور عدد من منصات المشاركة التي تمكن الأفراد من تقاسم السلع والخدمات مثل السيارات والمنازل والمنتجات والخدمات المنزلية . وكانت الثورة الرقمية وانتشار الهواتف الذكية بمثابة حافز آخر للنمو، بحيث أصبحت العديد من الشركات التجارية التي تشكل جزءً من هذا الاقتصاد لها قيمة سوقية تقدر بمليارات الدولارات مع معدلات نمو تتجاوز ال 25٪ . من هذا المنطلق فإن الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية هو توفير لمحة عامة عن أقتصاد المشاركة، والفوائد المتحققة منه والتحديات التي تواجهه، مع تصنيف نماذج الأعمال الخاصة به، إضافة الى التعرف على مسأهمة هذا النشاط الأقتصادي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام؟ ومعرفة ماهية إتجاهاته المستقبلية.


**الكلمات المفتاحية**: اقتصاد المشاركة، الاستدامة، النمو الاقتصادي.

**المقدمة:**

المشاركة مفهوم ليس بجديد، منذ القدم تبادلت البشرية البضائع والخدمات من قبل أن يكون هناك ما يسمى اليوم بالنقود، غير ان العودة الى هذا المفهوم اليوم له مايبرره من أسباب منها: الأزمة المالية التي شهدها العالم خلال العام 2008 التي ادت الى إرتفاع معدلات البطالة وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، إضافة للتدهور البيئي والمناخي، وشح الموارد وإرتفاع تكاليفها مع المطالب الهائلة على الأرض والمياه والغذاء والمواد الخام والطاقة، وانخفاض اسعار البترول، والزيادة الهائلة لعديد سكان الأرض، حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم الحالي البالغ 7.6 مليار نسمة إلى 8.6 مليار في عام 2030 اي بزيادة حوالي 83 مليون شخص كل عام (اللأمم المتحدة،2017). وعلاوة على ذلك فإن نسبة 100 في المئة من صافي هذه الزيادة الضخمة في عدد سكان العالم ستحدث في المدن(آل غور,2015 ) . وفي ضل هذه الخلفية كان من المنطقي أن تتهيئ الضروف لنظم اقتصادية قائمة على التشارك في الأصول المادية والبشرية لتقليل تكلفة الإنتاج، وتمكين الأفراد من تنفيذ مشروعاتهم، واستغلال الطاقات المهدرة، وقد اخذ التطور في تكنولوجيا المعلومات والشبكات وتطبيقات الهواتف الذكية وما صاحبها من خدمات تحديد المواقع والدفع الألكتروني التي وفرت وسهلت امكانيات التواصل والتشارك بسرعة وفعالية، وتقدم هذا المفهوم إلى الأمام بإعتباره أداة تمكين قوية. وعلى الرغم من اختلاف منظومة اقتصاد المشاركة عن نماذج الأعمال الحالية التقليدية، إلا ان الشركات التي أنشئت على هذا النمط حققت نمواً سريعاً ونسباً غير مسبوقة من الأرباح خلال وقت قصير، حيث ولدت ايرادات بقيمة 15 مليار دولار أمريكي في العام 2015.(**PWC, 2015**) .أمريكي في العام.

[2] د. ، الأردن، methaqtahir@yahoo.com

**1- تعريف اقتصاد المشاركة**

يطلق على اقتصاد المشاركة مجموعة متنوعة من المصطلحات، كإقتصاد الوظائف المرنة، الاستهلاك التعاوني، الاقتصاد التعاوني، الاقتصاد بناء على الطلب، اقتصاد الند إلى الند(**P2P**)، وغيرها من المصطلحات، وكل مصطلح من هذه المصطلحات يصف نشاط معين وفقا لطبيعة عملية المشاركة واهدافها والجهة المستخدمة لها، حيث ان عملية المشاركة بالإمكان ان تكون مقابل اموال، أو بدون اموال، كأن تكون عملية تبادل أو إعطاء بدون مقابل . وبالنظر لحداثة استخدام مصطلح أقتصاد المشاركة، وتعدد مفاهيمه لم نجد صيغة اكاديمية متفق عليها لتعريفه. وهذا ما اكدته **JULIET SCHOR**، أستاذ علم الاجتماع في كلية بوسطن، بالقول، "ان تعريف اقتصاد المشاركة صعب جدا، لكني بعد ثلاث سنوات دراسة استنتجت، إن التوصل إلى تعريف متين لاقتصاد المشاركة الذي يعكس الاستخدام الشائع يكاد يكون مستحيلا حيث هناك تنوع كبير بين الأنشطة وكذلك الحدود المحيرة التي رسمها المشاركون (**SCHOR,2014**) . وللإحاطة بالمفهوم بشكل أوسع سنتناول عدد من التعريفات المشهورة التي دونها دارسي هذه الظاهرة .

حيث يعرفه الباحث المتخصص في الاقتصاد **ARUN SUNDARARAJAN** "بإنه النظم الاقتصادية القائمة على التشارك في الأصول المادية والبشرية بين أكثر من مشروع لتقليل تكلفة الإنتاج وتمكين الأفراد من تنفيذ مشروعاتهم، واستغلال الطاقات المهدرة" (**SUNDARARAJAN,2016**) . لكن تعريف مركز البحوث المشتركة في المفوضية الأوربية كان اكثر شمولية وعملية، حيث عبر عنه بالقول "ان مصطلح اقتصاد المشاركة يستخدم عادة للإشارة إلى مجموعة واسعة من التجارة الرقمية أو منصات غير ربحية لتسهيل التبادلات بين مجموعة متنوعة من اللاعبين من خلال مجموعة متنوعة من طرائق التفاعل (**P2P**، **P2B**، **B2P**، **B2B**، **G2G** ) والتي تسمح بتمكين الأنشطة الإنتاجية أو الأستهلاك للاستفادة من الأصول الرأسمالية (كالمال والعقارات، الممتلكات، المعدات، السيارات، الخ) أوالسلع، المهارات" .

أما الأكاديمية في جامعة أكسفورد السيدة **RACHEL BATSMAN** صاحبة كتاب "ما هو لي هو لك" الصادر في العام 2010 والذي اكسب مصطلح "الاستهلاك التعاوني" شعبيته في التدأول منه، فتعرفه بالقول " ان إقتصاد المشاركة يشمل أنشطة مثل: المقايضة والإقراض والتأجير والإهداء والتبادل ويتمثل في ثلاث فئات عريضة: (أنظمة خدمات المنتجات والوصول إلى المنتجات أو الخدمات) دون الحاجة إلى امتلاك الأصول الأساسية، و(أسواق إعادة التوزيع ) أي إعادة التوزيع من السلع، و (أنماط الحياة التعاونية) أي تبادل الأصول غير الملموسة" (**CRISTIANO, BERTIN, 2016**) .

غير أن المفكر **JEREMY RIFKIN** رئيس مؤسسة الإتجاهات الأقتصادية في واشنطن العاصمة، مؤلف كتاب "مجتمع الكلفة الهامشية الصفرية: إنترنت الأشياء والتعاونيات العامة وأفول الرأسمالية" قد اسماه بأقتصاد الكلفة الحدية الصفرية، كونه يعتقد انه سيقلل من هوامش تكلفة السلع والخدمات الحدية إلى ما يقرب من الصفر( **RIFKIN,2014**) .

وبينت **ALEX STEPHANY** ان اقتصاد المشاركة يعني "مشاركة الأصول غير المستخدمة وجعلها متاحة على منصات **P2P**، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الحاجة للملكية" ( **STEPHANY, 2015**) .

ومن خلال ماتقدم من تعاريف، نستطيع القول ان اقتصاد المشاركة كنشاط بمزيجه المتنوع يوفر فرصة اقتصادية للأفراد لتدأول اصولهم غير المستغلة استغلالاً كاملاً مع الأفراد الآخرين من خلال وساطة المنصات الألكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية، بسهولة انجاز، وكفائة عالية، وبأسعار أقل.

**2- نظرة عامة على القطاعات الرئيسية والمشاركون الرئيسيون في اقتصاد المشاركة**

يغطي اقتصاد المشاركة العديد من القطاعات، بما في ذلك النقل والخدمات اللوجستية، والسفر والضيافة، وقطاع تجارة التجزئة والسلع الأستهلاكية، والخدمات المنزلية، والطعام والأغذية، والخدمات المالية، وغيرها من القطاعات، ولكل قطاع مما ذكرنا إمكانات السوق الخاصة به. وقد حققت بعض هذه القطاعات إيرادات مذهلة بلغت 15 مليار دولار أمريكي في العام 2015 و من المتوقع أن تحقق في العام 2025 أكثر من 335 مليار دولار في الإيرادات التي سوف تتولد من قبل القطاعات الرئيسية في اقتصاد المشاركة .(**YARAGHI& RAVI,2017**)

وحسب أهميتها للمستفيدين فإن بعض الشركات في بعض القطاعات تتطور وتتوسع عالميا، وبعضها لا تزال تقتصر على اسواقها المحلية. على سبيل المثال، في 2015، ذكرت **AIRBNB** انها تعمل في أكثر من 34000 مدينة و 190 بلدا، ولديها أكثر من 25 مليون ضيف. أما شركة **UBER** فإنها تنتشر في 55 بلدا، و 150 مدينة في أمريكا الشمالية، و11 مدينة في أمريكا الوسطى والجنوبية، و63 مدينة في أوروبا و الشرق الأوسط وأفريقيا، و 45 مدينة في آسيا والمحيط الهادئ حسب تقرير التنمية العالمية للبنك الدولي **(WORLD DEVELOPMENT REPORT, 2016)**. بينما لاتزال شركة مثل **SPACEHOP** يقتصر عملها على داخل بريطانيا .

الشكل رقم(1) القطاعات الرئيسية لأقتصاد المشاركة: من عمل الباحثة

1-2 المشاركون الرئيسيون في اقتصاد المشاركة

ويمكننا ان نقسم المشاركون الرئيسيون في إقتصاد المشاركة الى ثلاث فئات **(SCHOR, 2014)** ؛ **FITZMAURICE,2015 (SCHOR &)** وهم :

- مزودي الخدمة الذين يتشاركون الأصول والموارد والوقت أو المهارات. وهؤلاء يمكن أن يكونوا افرادا يقدمون الخدمات على أساس عرضي**(PEERS)** أو موردي الخدمات المختصين .
- المستخدمون الذين يستهلكون الأصول المقدمة.
- الوسطاء الذين يربطون مقدمي الخدمات مع المستهلكين عبر منصات تعاونية رقمية، و التي قد تسهل أيضا المدفوعات من المستهلك إلى المزود، وغيرها من المعاملات.

**2-2** أهم القطاعات الرئيسية

نجد اليوم ان اقتصاد المشاركة ينتشر في اغلب قطاعات الأقتصاد وهو آخذ في التوسع والأنتشار لكننا هنا سنتنأول القطاعات الأكثر أهمية و انتشاراً، وهي اربعة قطاعات: قطاع النقل، قطاع تقاسم المساحات أو الضيافة، قطاع تجارة التجزئة والسلع الأستهلاكية، قطاع الخدمات المالية.

- النقل: يمكننا تمييز مجموعتين من المنصات انتشرت بمساعدة تطبيقات خرائط جوجل في هذا القطاع من ضمن فئات واسعة موجودة . المجموعة الأولى هي منصات تسهيل تأجير وسائط النقل مثل السيارات والدراجات النارية والدراجات الهوائية، ومن امثلتها **ISECAR**، **ZIPCAR**، **CAR2GO**. المجموعة الثانية من المنصات تسمى النقل عند الطلب، وهي توفّر خدمات سيارات الأجرة والتوصيل عند الطلب للمسخدمين، وتشمل **BLABLACAR**، **SIDECAR**، **UBER** و. **LYFT**
- الضيافة: وتشمل تقاسم المساحات الغير مستغلة في إيجارات قصيرة الأجل على سبيل المثال إيجار مساحات تستخدم للتخزين، اومواقف للسيارات، وهناك أيضا إيجار مكاتب للعمل والتي تسمح للعاملين المستقلين ورجال الأعمال أو الموظفين أثناء السفر بإيجار مساحات العمل والخدمات المكتبية والمعدات. إضافة للضيافة الفندقية التي تمكن السائح والمسافر من استئجار منزل أو شقة أو غرفة بمنزل أحد المالكين بدلا من الإقامة بفندق غالي التكلفة، وهي الأكثر شهرة واستخداماً على مستوى العالم اليوم، ويعتبر **AIRBNB** اللاعب الرئيسي في هذا القطاع على مدى السنوات القليلة الماضية. حيث بلغت قيمتة في اخر

احصائية لسنة 2017 حوالي 31 مليار دولار أمريكي وهي أعلى من قيمة عدد من الشركات الفندقية التقليدية امثال **STARWOOD** و **WINDHAM** و **ACCOR** و **INTERCONTINENTAL** (**SITE STATISTICS PORTAL**) .

• تجارة التجزئة والسلع الأستهلاكية: تطور الطلب على مشاركة السلع الاستهلاكية، جنبا إلى جنب مع تطور الابتكارات التكنولوجية والتي توفر المنتج كخدمة، فالمنتجات يمكن ان تستخدم من قبل زبون أو عدة زبائن عن طريق عقد إيجار أو اتفاق الدفع مقابل الاستخدام، وأحياناً يتم مبادلتها أو اهدائها بدون مقابل مادي. ويمكن توظيف هذا النموذج حين يكون سعر سلعة ما مرتفعاً أو لا يتم الاستفادة منها بالكامل طوال الوقت. أما الأشياء التي يتم مشاركتها فهي تتراوح من الملابس إلى المعدات الخاصة إلى الكتب واسطوانات الموسيقى وأدوات الزراعة والأدوات الرياضية، والكثير من السلع الأخرى التي يمكن مشاركتها. ومن الصعب حساب حجم هذه الصناعات المحددة لأنها تغطي نماذج الأعمال الربحية وغير الربحية وكذلك المؤسسات الاجتماعية. والمحرك الرئيسي وراء هذا الإتجاه الجديد هو التغيير الحاصل في القيم الأستهلاكية، والاعتياد على فكرة استخدام الأشياء من دون اقتنائها .

• الخدمات المالية: أحدثَ نموذج التمويل المباشر بين المستثمرين والشركات عبر الإنترنت في الأسواق المتطورة صدىً واسعاً في عالم التمويل منذ ظهوره لأول مرة قبل أقل من عشر سنوات تقريباً. وواصل هذا القطاع حديث العهد تسجيل نمو قوي ومتسارع منذ ذلك التاريخ. وبلغت حصيلة المبالغ التي تم جمعها من خلال منصات التمويل المباشر عبر الإنترنت في العالم حوالي 12 مليار دولار أمريكي خلال العام 2014 (**WORLD INVESTMENT REPORT, 2014**) و ظهر العديد من مزودي خدمات التمويل عبر الإنترنت والذين يوفرون مجموعة متنوعة من خدمات التمويل التي تستهدف بشكل خاص الشركات الصغيرة والأفراد دون الحاجة للمرور عبر البنوك التقليدية. ومن خلال مااطلعنا عليه نستطيع ان نحدد نوعين من التمويل، الأول منصات الإقراض من الند للند (**P2P**) والتي تسمح للأفراد المحتاجين الإقتراض واستعارة المال، استنادا إلى تاريخ الائتمان للمقترض، حيث يتم تعيين سعر الفائدة عادة من قبل المنصة التي تعمل كوسيط بين الطرفين، وامثالها، منصة نادي الإقراض(**LENDING CLUB**) و منصة بروسبير(**PROSPER**)، ومنصة صوفي(**SOFI**) التي تقدم القروض الطلابية. أما النوع الثاني فهو التمويل الجماعي(**CROWDFUNDING**) وهو يشبه النوع الأول من حيث ربط الأشخاص الذين يحتاجون المال مع أولئك الذين على استعداد لتقديمه غير ان هذه الأموال تستخدم في الأستثمار للمشاريع الناشئة والصغيرة حيث يسهل على الشركات والمشاريع الحصول على التمويل دون التعرض لمعايير الإقراض الصارمة للبنوك، وامثالها، منصتي كيك ستارتر**KICKSTARTER** و إنديغوغو **INDIEGOGO** (**BRIAN,2015**).

**3- نماذج اعمال اقتصاد المشاركة**

ليس هناك نموذج واحد لأقتصاد المشاركة بل تتعدد وتتنوع نماذج عمل اقتصاد المشاركة وفقا لطبيعة الأنشطة الممتدة في اغلب قطاعات الأقتصاد، لكننا هنا سنختار اربعة من اللاعبين الرئيسيين ضمن القطاعات الأربعة التي ذكرناها انفاً.

**3-1 نموذج أوبر(UBER)**

هي شركة انشأت في العام 2009 من قبل **TRAVIS KALANICK** و **JARRETT CAMP**، توفر خدمات سيارات الأجرة والتوصيل عند الطلب لكن المفارقة انها لاتمتلك اي سيارات ولاتوظف اي سائقين، كونها تتبنى نموذج العمل التشاركي، وقد فاقت ارباحها جميع الشركات المماثلة التقليدية وتمكنت خلال فترة قصيره نسبيا من التوسع عالميا . تدار اعمال هذه الشركة من خلال تطبيق للهواتف الذكية بحيث يمكن لأي شخص إن يسجل نفسه كسائق مع الشركة ويستخدم سيارته الشخصية لتوصيل العملاء بإستخدام هذا التطبيق، ويقوم ايضاً بتحديد الأوقات التي يرغب بالعمل خلالها. و بهذا تكون الشركة قد ألغت كلياً نفقات شراء وصيانة المركبات وألغت كذلك أجور السائقين حيث يدفع للسائق نسبة من أجور التوصيل. أما عن المستخدمين فيقومون بإستخدام التطبيق نفسه لطلب سيارات الأجرة حيث يقوم التطبيق بإستخدام خاصية

تحديد الموقع المتاحة في كل الهواتف الذكية (**GPS**) لتحديد موقع العميل وموقع اقرب سائق له ويتم تحديد الأجر مسبقاً بناء على وجهته. وبهذه الآلية نستطيع القول انها لم تتفوق على منافسيها التقلدين فقط لتوفيرها في تكاليف الأصول، بل تستقطب ايضا عددا أكبر من العملاء وتحضى بشعبية لديهم حيث يفضلونها على الشركات التقليدية . وتشير احصائيات النصف الأول من عام 2016 ان صافي إيرادتها بلغت 2.06 مليار دولار في جميع انحاء العالم(**SITE STATISTICS PORTAL,2017**). وحسب الأحصائات المنشورة في موقع **DMR** لسنة 2017 فإن **UBER** لديها سبعة مليون سائق في 78 بلد التي تعمل بها(**DMR,2018**).

2-3 نموذج ايربنب(**AIRBNB**)

ويُعد موقع إيربنب **AIRBNB** من أشهر نماذج اقتصاد المشاركة في قطاع الضيافة و السفر دون منازع، ويتيح للأشخاص عرض منازلهم أو شققهم أو حتى غرفهم للإيجار لكسب الأرباح من المساحات غير المستغلة لديهم. تأسس الموقع في العام 2008 بمدينة سان فرانسيسكو حيث بدأ عمله. وهو اليوم يعمل في أكثر من 191 بلدا، وأن الحجوزات من خلال الشركة وصلت إلى 14.4 مليار دولار في عام 2016، مقارنة مع 52 مليون دولار في عام 2010 (**THE ECONOMIST,2016**) . ويضم اكثر من 12 مليون عضو موزعين في اكثر من 200,000 الف مدينة حول العالم ( **SKJELVIK,ET..AL,2017**) . و وفقا لما نشره موقع **PITCHBOOK** فإن بيانات **AIRBNB** لسنة 2017 تشير الى ان الشركة سجلت أرباحا بقيمة 100 مليون دولار على إجمالي الإيرادات البالغة 1.7 مليار دولار العام الماضي، أما ايرادات العام 2018 كانت بقيمة 2.8 مليار دولار ومن المؤمل ان ينمو هذا الرقم الى 8.5 مليار دولار بحلول العام 2020 (**PITCHBOOK.COM,2017**). كما تشير الأحصائات ايضاً ان أسعار **AIRBNB** تتراوح بين 30 و 60 في المائة أرخص من أسعار الفنادق في جميع أنحاء العالم (**YARAGHI,& RAVI,2017**).

3-3 نموذج بيربي(**PEERBY** )

بيربي هي شركة تأسست في العام 2012 تشجع على الأستهلاك التعاوني مقرها هولندا وتعمل في مدن اوربا وأميركا الشمالية. طبيعة عملها هي الجمع بين اصحاب السلع اللذين يودون عرضها للإيجار وبين المستفيدين اي المستأجرين، وقوائمها تضم عدد كبير من انواع السلع المعمرة وغير المعمرة وهي قابلة للزيادة والتوسع حسب حاجة المستهلكين. تتم المشاركة بطبيعة الحال مقابل مقدار من المال يحدد حسب نوع السلعة ومدة إيجارها. وحسب دراسة اعدتها المفوضية الأوربية فإن منصة **PEERBY** لديها أكثر من 250,000 مستخدم من جميع انحاء العالم مما يجعلها أكبر منصة لتأجير السلع في اوربا. عمليات المشاركة في منصة بيربي تتم ضمن الرقعة الجغرافية لطالبي الخدمات وموفيرها، مما يوفر الوقت وتكاليف التوصيل. والجدير بالذكر ان **PEERBY** حصلت في العام 2013 على جائزة الأستدامة الأوربية نظير جهودها في تقليل البصمة البيئية (**EUROPEAN COMMISSION,2017**).

4-3 نموذج انديغوغو(**INDIEGOGO**)

هو موقع تمويل جماعي دولي تأسس في العام 2008 من قبل **DANAE RINGELMANN** ، و **SLAVA RUBIN** ، و **ERIC SCHILL**. مقره في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا. الموقع هو واحد من المواقع الأولى التي تقدم التمويل الجماعي. و **INDIEGOGO** يسمح للناس بالحصول على أموال لتنفيذ فكرة مبتكرة، أو لجمع المال للأعمال الخيرية، أو للبدء بمشروع تجاري. وتفرض شركة **INDIEGOGO** رسوما بسيطة على الاشتراكات في المنصة بضمنها تجهيز بطاقة الائتمان التي يودع أو يسحب من خلالها المال . و وفقاً لموقع **INDIEGOGO** في عام 2015 تم إطلاق أكثر من 175،479 حملة، جمع خلالها "الملايين من الدولارات" ، وسأهم فيها أكثر من 2.5 مليون شخص من 226 بلدا وأقليما. ويزور الموقع حوالي خمسة عشر مليون شخص في كل شهر. وتنتشر في 223 بلد. وان أهم ماقامت به إطلاق خدمة تكافلية تمكن الناس من استخدامها لجمع الأموال، للنفقات الطبية، والاحتفالات، ولحالات الطوارئ، ومن ضمن حملاتها لحالات الطوارئ، فقد سأهمت بإغاثة النيبال بعد وقوع الزلزال المدمر فيها، وتم ارسال مساعدات لتمويل بناء 11 مركزا صحيا مقاوما للزلازل فى قرى مختلفة فى منطقة سيندوبالشوك وهى من اكثر

المناطق تضررا. وسأهمت ايضاً في انقاذ اليونان خلال تعرضها للأزمة المالية، حيث جمعت مبلغ 1،930،577 يورو سأهم فيه أكثر من 108،000 شخص، والجدير بالذكر ان الأعمال الأغاثية والمساعادات المجتمعية لا تتقاضى مقابلها رسوم الأشتراك بالمنصة. وهي اليوم لديها أكثر من 9 ملايين مشترك من 235 دولة وأقليما (**INDIEGOGO.COM,2015**).

**4- أثر وفوائد اقتصاد المشاركة**

كان التنظيم المركزي خامداً لآلاف السنين، لكن وصول الأنترنت أطلق عنان هذه القوة، مدمراً نظام الأعمال التقلدية، ومثيراً خوف الصناعات المختلفة برمتها، ومؤثراً على طريقة تواصلنا معاً وعلى السياسات الدولية. واصبح غياب الهيكلية والقيادة والتنظيم الرسمي الذي عُد ضعفاً في الماضي ذا فائدة كبرى اليوم. وتحدت المجموعات التي كانت تبدو فوضوية المؤسسات الراسخة وهزمتها، "لقد تغيرت قواعد اللعبة وثمة ثورة تندلع حولنا"( بكستروم و برافمان،2010) هذا ماقاله رود بكستروم في وصف عالم مابعد الثورة التكنولوجية، وهذا مايحدثه بالضبط اقتصاد المشاركة في العالم اليوم. وهنا سنحأول ايجاز أهم تأثيراته وفوائده بعدد من النقاط:

**أولا- الديناميكية**: أن اقتصاد المشاركة هو فضاء ديناميكي ومتطور حيث تمثل نماذج عمله فرصا غير مسبوقة للنجاح والنمو والتطور وخصوصا للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك لقدرة هذه الشركات بعكس منافسيها الكبار على تغيير نماذج عملها بسرعة وكفاءة.

**ثانياً- اعمال عالمية عابرة للحدود:** بما ان اقتصاد المشاركة يعتمد في جميع نماذجه على التكنلوجيا الرقمية المتطورة التي تتيح التواصل السهل والسريع بين جميع دول العالم فإنه سيوفر فرصاً تجارية جديدة يمكنها الوصول الى الأسواق العالمية من دون تكاليف دخول تقريباً، شركة **AIRBNB** مثلاً حيث تنتشر في 191 دولة في العالم .

**ثالثا- تحسين الأداء:** تعتمد الشركات التي تستخدم التكنولجيا الرقمية على أنظمة التصنيف المستندة إلى المستخدم لمراقبة الجودة، مما يضمن مستوى من الثقة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات الذين لم يجتمعوا سابقا. حيث غالبا ما تطلب من مقدمي الخدمات الحفاظ على تصنيف آراء المستهلكين فوق عتبة معينة من أجل مواصلة تقديم الخدمات عبر منصاتهم مما يساعد في تحسين عملية التغذية الراجعة أو العكسية.

**رابعاً- تحقيق الأستدامة:** وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فأن اقتصاد المشاركة يعني استخدام أكثر كفاءة للموارد، وطريقة أكثر استدامة لاستهلاك المنتجات وهذا ماسنتحدث عنه بتفصيل اكثر لاحقاً.

**خامساً- سعر أقل ومرونة أكبر:** عادة ما يكون سعر السلعة أو الخدمة أقل بكثير من البدائل "التقليدية وذلك لألغاء دور الوسيط وخفض تكاليف المعاملات. ومن وجهة نظر المورد فإن اقتصاد المشاركة يعني المزيد من المرونة في العمل، ومن وجهة نظر العميل يعني القدرة على الحصول على المنتجات أو الخدمات بنقرة واحدة على التطبيق المعني كلما اراد وأينما يرغب.

**سادساً- الأيمان بالوعي الأجتماعي:** اقتصاد المشاركة يعمق العلاقات التعاونية و يخلق الإحساس بالانتماء للمجتمع والثقة بين المستخدمين، وكمثال فإن هذا يظهر جليا من خلال منصات ال **FREE SKILL** وهي احدى منصات المشاركة التي تساعد على تمكين الأفراد والمجتمع بشكل عام مجانا(**JUNIOR,2016**). وامثلتها منصة إدراك العربية التي توفر مناهج تعلمية مجانية، أو كموسوعة ويكيبيديا التي تقوم على مشاركة المعلومات والمعارف مجاناً حيث يعمل عليها افراد متطوعون من جميع انحاء العالم.

**سابعاً- تغيّر الثوابت المركزية في التفاعلات الاقتصادية على مستوى العالم:** اذ بفضل اقتصاد المشاركة، لم تعد الملكية للأصول الثابتة المادية والبشرية مثل رأس المال والعمل من ضمن العناصر الرئيسية لدورة الإنتاج، وبات بمقدور الأفراد تشغيل مشروعات كاملة دون امتلاك الأصول اعتمادا على الأنماط غير التقليدية لاقتصاد المشاركة **(SUNDARARAJAN,2016)** مثل شركتي **UBER** و**AIRBNB** .

**ثامناً- خلق فرص عمل جديدة:** من المثير للأهتمام ان منصات مشاركة الأصول خلقت مجموعة من الأعمال المساندة الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل، حيث سأهمت بإنشاء وتطوير العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمثلا عندما تدرج منزلك الصيفي للإيجار في موقع **AIRBNB** وانت غير متواجد في موقع

قريب من هذا المنزل فستحتاج للكثير من الخدمات، وعليه فقد نشأت شركات تقوم بأعمال التنظيف اليومية، وشركات مسؤولة عن تسليم المفاتيح ومعاينة الشقق، إضافة الى شركات تقوم بالبحث والتحري عن خلفية المستأجر ... وهكذا في بقية القطاعات (العربية SME ADVISOR،2016 ).

**تاسعا- واخيراً، يمكن لاقتصاد المشاركة أن يوفر للمستهلكين في السوق معلومات أفضل عن الأسعار والجودة.**

حيث تشجع المعلومات الجيدة المنافسة، وليس أقلها تسهيلا لمقارنة المستهلكين بالعروض المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات الموثوقة عن الأسعار والجودة تحمي المستهلكين ضد احتمال أن يستغلهم الموردون لمصالحهم الخاصة.

**5- التحديات والعقبات التنظيمية لاقتصاد المشاركة**

رغم المميزات والشهرة الواسعة التي حظي بها اقتصاد المشاركة ومسأهمته في زيادة التجارة والناتج المحلي لبعض الدول، فإنه في ذات الوقت يتعرض للكثير من التحديات والعقبات، سنتناول ابرزها:

**أولاً- تحديات تتعلق بسياسة حماية المستهلك:** والتي تحتاج لقرار من قبل صناع السياسات والقوانين الوطنية والدولية. فالمستهلكون بحاجة الى بيئة آمنة وتشريعات وقوانين توفر لهم الثقة والحماية في الاقتصاد التشاركي.

**ثانياً- سوق العمل**: تُغير التقنيات الرقمية والبنية التحتية للأتصالات العالمية بشكل ملحوظ، المفاهيم التقلدية للعمل والدفع بما يسمح بظهور انواع جديدة من الوظائف المؤقتة و المرنة للغاية والتي تثير مخاوف مهمة من ناحية الضمان والرعاية الصحية وحماية حقوق العاملين بتحديد ساعات العمل والأجور والأستفادة من مدة الخدمة.

**ثالثاً- المال والضرائب**: يثير ايضاً اقتصاد المشاركة مشكلات خطيرة في مايتعلق بجمع الضرائب حيث تظهر اليوم انظمة دفع لامركزية جديدة وعملات الكترونية، وهو مايمكن ان يعيق بشكل كبير من قدرة السلطات العامة والجهات الخاصة على تتبع جهة المنشأ، والغرض لتلك المعاملات، ويذهب الكثير من المنتقدين لأقتصاد المشاركة بالنظر إليه على أنه وسيلة لتجنب المدفوعات الضريبية، كضريبة الدخل والضريبة المحلية أو السياحية .

رابعاً- المسؤلية والحماية: على الرغم من الأندفاع الكبير للناس في تبني اسلوب مشاركة ممتلكاتها، لا يزال هناك شكوك وتردد من الكثيرين في اقراض أمتعتهم إلى الغرباء . ومن أجل التغلب على هذه الشكوك، تحتاج شركات الاقتصاد المشترك وضع ضمانات أو تأمين للاستخدام الخاطئ أو تلف العناصر نتيجة الأستخدام. PEERBY على سبيل المثال تحأول معالجة هذا التحدي من خلال خلق تأمين بأسعار معقولة، يورو واحد لكل بند من البنود المقترضة (AMMERMAN, 2013).

**خامساً- الأمن والخصوصية**: على الرغم من الطابع العابر للحدود لشبكة الأنترنت ونمو الأقتصاد العالمي فإن قوانين الحق في البيانات وحمايتها لاتزال ضعيفة بشكل كبير، فقواعد جمع ومعالجة وإعادة بيع البيانات الشخصية واضحة بشكل جيد في اوربا، لكنها مازالت ضعيفة أو غائبة تماما في دول اخرى، مما يثير مخاوف مهمة عندما يتعلق الأمر بخصوصية المستخدم، واستقلال الفرد نظرا لتزايد جرائم الأنترت وسرقة الهوية في كثير من الدول. وتقدر التكلفة الأجمالية السنوية التي تتكبدها الأعمال نتيجة الهجمات الألكترونية بمقدار 500 مليار دولار( شواب،2016) .

**سادساً- تحدي رقمنة الثقة:** هناك مشكلة تعرف باسم (رقمنة الثقة). فعلى سبيل المثال إذا كان شخص ما بائعا جيدا على موقع EBAY فلا يمكنه نقل هذه السمعة أتوماتيكيّا عند الانتقال إلى موقع آخر للعمل، حيث سيضطر إلى إعادة بنائها من الصفر، وذلك على عكس التقدم للوظائف بشكل تقليدي، حيث يتم أخذ الخبرة السابقة في عين الاعتبار عند تعيين الشخص(SUNDARARAJAN,2016).

**سابعا- المنافسة غير العادلة**: بما ان اقتصاد المشاركة آخذ في التوسع بشكل مطرد فإن هذا التوسع سيكون على حساب بعض قطاعات العمل التقليدية التي لا تقدم خدمات مماثلة، حيث سيستقطع من حصتها السوقية التي تؤدي الى انخفاض الطلب على منتجاتها وخدماتها، ومن الواضح ان اكثر المتأثرين هم قطاعي النقل

والضيافة. فعلى سبيل المثال زيادة 1% في العروض التي يقدمها **AIRBNB** تترجم إلى نقص 0.05% في دخل قطاع الفنادق التقلدية (**ZERVAS,ET.. AL,2014**). مما سيخلق منافسة شرسة وغير عادلة تسأهم في عدم توازن الحصة السوقية لبعض الشركات و خسائر في الإنتاجية والربحية.

**ثامناً- تحدي اكتساب الشرعية:** ان التحدي الأكبر الذي تواجهه شركات اقتصاد المشاركة مثل **UBER** و **AIRBNB** هو التغلب على الأنظمة القائمة واكتساب الشرعية من الحكومات في جميع انحاء العالم، فهي اليوم تواجه عدم السماح لها بالعمل في بعض الأماكن بالإضافة الى عدد من الدعاوى القضائية المرفوعة ضدها في عدد من البلدان لأنتهاكها اللوائح والقوانين المعمول بها، أو للطريقة التي تتعامل فيها مع موظفيها، وكيفية صرف الأجور لهم .

**تاسعاً- متانة السلعة وديمومتها**: ان مبدأ الاستخدام المتكرر للمنتجات من قبل اشخاص متعددين الذي يعتمده اقتصاد المشاركة يتطلب انتاج سلع متينة تتحمل زيادة الاستخدام. فنمط الاستهلاك المستدام يتطلب ايضاً نمط انتاج مستدام.

**عاشراً- مخاطر التعرض للأحتيال**: كما يتم إجراء المدفوعات عبر الإنترنت، فهناك امكانية التعرض الى مخاطر الاحتيال وخرق الحسابات المصرفية وسرقتها.

**6- اقتصاد المشاركة وفرص الأستدامة**

إن فكرة النمو الاقتصادي المستدام لها تاريخ طويل من الناحية المعاصرة يمكن أن ترجع إلى التقرير الأول لنادي روما (**MEADOWS,ET.. AL,1972**). الذي دعى الى ضرورة ايجاد حلول مبتكرة للمشاكل التي نعاني منها اليوم، مثل الزيادة الكبيرة بالسكان، و الاحترار العالمي، وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، والتلوث، واستنفاذ الموارد الطبيعية . وخلال أكثر من أربعة عقود تحولت لهجة الدعوة إلى النمو المستدام الى واقع عملي مفروض اضطر العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات، وضعه على جدول اعمالها. ولابد لنا هنا من ايضاح مفهوم النمو المستدام أولاً بالأستعانة بتقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التابعة للأمم المتحدة الذي عرفه كما يلي: "ان النمو المستدام هو النمو الذي يلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها".

**ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من التوفيق بين ابعادها الثلاثة** (WCED. 1987)

- البعد الاقتصادي: ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز منظمات الأعمال على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.
- البعد الاجتماعي: ويكون بضمان نمو مدمج عبر توزيع عادل للثروة وللموارد ومنظومة ضريبية عادلة، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة.
- البعد البيئي: وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات.

ومما هو واضح فإن مفهوم الاستدامة مفهوم أوسع وأكثر انتشارا من مفهوم اقتصاد المشاركة الذي لازال يعتبر ظاهرة صغيرة لم تستوضح اثارها البيئية بعيدة المدى بعد.

وبصرف النظر عن فكرة أن العوامل البيئية كانت من بين دوافع ظهور اقتصاد المشاركة أو لا، يبدو أن الفكرة الأساسية لاستخدام الأصول غير المستغلة هي جزء من مفهوم الاستهلاك المستدام. وهذا الإتجاه يساعد على مكافحة الإفراط في الاستهلاك ويعزز استخدام أكثر ذكاء للموارد.

ونحن نفترض ان اغلب نماذج اقتصاد المشاركة والتي عرضنا لها سيكون لها مسأهمة واعدة في تحقيق الاستدامة، إذا ما تم التشجيع على سلوكيات الحد من الأستهلاك والأستهلاك الرشيد التي افرزتها نماذج عمل اقتصاد المشاركة. ومن اجل اثبات هذه الفرضية، سنقدم بعض الأدلة الواقعية التي رصدناها، وهي كما يلي:

أولاً- ان من اكثر القطاعات الواعدة في مجال الحفاظ على البيئة وتحقيق الإستدامة "قطاع النقل" . ويتضح ذلك من خلال دراسة أجراها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا على تطبيقات ال **RIDE POOLING** مشاركة الركوب، وهو احد نماذج عمل اقتصاد المشاركة، وذلك باستخدام بيانات تاكسي نيويورك توصلت الدراسة الى أن 80٪ من الرحلات التي يمكن تقاسمها مع اثنين من الركاب، بإمكانها تقليل نسبة 40٪ من الرحلات في المدينة . أما في الصين فإن تطبيق **RIDE POOLING** ايضا المستخدم من قبل شركة ديدي داش **DIDI DACHE**، تشير احصائياته للعام 2015، انه نقل مايقارب 1،143،000 راكب يوميا. وقد أدى ذلك إلى توفير صاف قدره 510،000،000 لتر من الوقود، و 13،550،000 طن من ثاني أكسيد الكربون **(THE WORLD ECONOMIC FORUM.2016)**. حيث تشير الوكالة الدولية للطاقة بإن مالايقل عن 17% من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون تأتي من احتراق الوقود المستعمل في النقل البري(ريفكين،2009) . وفي دراسة آخرى أجرها مركز بحوث السيارات في العام 2016 توقعت انه بحلول العام 2021 فإن كل سيارة واحدة تعمل بنموذج المشاركة ستسبب بالأستغناء عن السيارات الخاصة بما نسبته 7.75، و توقعت الدراسة ايضاً أنه بين العام 2010 و2021 ستخسر صناعة السيارت كمية مذهلة من مبيعاتها تقدر 830،850 سيارة بسبب تأثير الشركات التي تعمل بنموذج المشاركة ( **CAR CENTER FOR AUTOMOTIVE RESEARCH, 2016**).

ثانياً- في "قطاع الضيافة" والذي يعتبره المختصون من القطاعات القليلة الأثر في مستويات الأستدامة، نحن نرى ان هناك الكثير من الفوائد المحتملة التحقق في هذا القطاع منها، انخفاض الطلب على المباني والبنية التحتية الجديدة، وانخفاض الضغوط على الموارد الطبيعية والطاقة، وتخفيض الانبعاثات والنفايات. وهذا ما يؤكده البحث الذي اجراه المنتدى الأقتصادي العالمي بالشراكة مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا حول ظاهرة تقاسم المنازل لشركة **AIRBNB** خلال أوقات إرتفاع الطلب اي في المناسبات والمواسم، حيث تمت دراسة مدينة ريو دي جانيرو التي شهدت حدثين مهمين هما كأس العالم والألعاب الأولمبية، للتحري عن الأثار البيئية والأقتصادية والأجتماعية الحاصلة من تطبيق هذا النموذج. وقد بينت بيانات شركة **AIRBNB** انه تم استيعاب ما مجموعه 85،000 ضيف خلال دورة الألعاب الأولمبية 2016 في منازل المشاركة لشركة **AIRBNB** موزعين على مايزيد عن 70 حي في المدينة، من مجموع 500،000 زائر للمدينة. وإذا مااستخدمنا حسبة بسيطة وقلنا ان كل زوج من الضيوف يتطلب غرفة واحدة في الفندق لفترة أسبوعين وهي مدة دورة الألعاب، فإن ما مطلوب بنائه 42،500 غرفة فندقية، أو ميعادل 257 فندق متوسط الحجم اضافية في المدينة تعمل بكامل طاقتها خلال المباريات. أما الأثار البيئية والأقتصادية والأجتماعية التي توصل لها البحث هي كالآتي: الاستفادة من القدرات القائمة بدلا من البناء وهذا نظرياً يجلب فوائد بيئية عن طريق الحد من المواد المستخدمة في البناء وما يرتبط بها من الانبعاثات، أن هؤلاء الضيوف استخدموا 78٪ طاقة أقل، واستهلكوا 48٪ مياه أقل، وانتجوا نسبة 28٪ نفيات أقل، مقارنة مع نزلاء الفنادق التقليدية، وأن توزيع الضيوف على سبعين حي في المدينة جلب فوائد اقتصادية مربحة لأحياء لم يكن يدخلها السواح من قبل، و وفر دخل مادي اضافي لأصحاب المنازل المؤجرة علاوة على توطيد العلاقات الأجتماعية بين الزوار والمضيفين **(WORLD ECONOMIC FORUM.2016)** .

ثالثا- "قطاع السلع الأستهلاكية" يعتبر اقتصاد المشاركة هو أحد السبل الواعدة التي يمكن ان تحدث تغييرا جذريا في ممارسات الاستهلاك من خلال التحول من ملكية السلع الأستهلاكية إلى ( إعادة البيع، أو الأعطاء، المبادلة، اوالتأجير) والتي تحول دون زيادة الإنتاج ومايترتب عليه من استهلاك للطاقة والمواد الخام إضافة لزيادة حجم النفايات . ومن أهم السلع الأستهلاكية التي يتم مشاركتها عادةً: ملابس الماركات الباهضة الثمن، الأجهزة الكهربائية والألكترونية، الأثاث، الهواتف، الكتب، الأدوات الرياضية، أدوات البستنة وغيرها من السلع "القابلة للمشاركة". ومن الجدير بالذكر ان هذه السلع تمثل حوالي ربع الإنفاق الأسري وثلث مخلفات الأسر المعيشية حسب دراسة اجراها معهد التنمية المستدامة الفرنسي **IDDRI**، وإذا مااستغلت هذه السلع وفق نماذج المشاركة، فإنها تحقق وفورات تصل إلى 7٪ من ميزانية الأسرة و تقلص من النفايات المنزلية ما نسبة 20٪ **(DEMAILLY& NOVEL ,2014)** .

أما في مايخص الحد من استهلاك الموارد التي تدخل في عملية انتاج السلع الأستهلاكية - ولا سيما الطاقة - وتوليد النفايات، فقد تم ابتكار عدد من نماذج الأعمال التي سميت (نماذج الأقتصاد الدائري الخمسة) التي تقوم بتحسين أنتاجية الموارد وإطالة عمرها بطرق مبتكرة، وتخفض التكلفة وتولد إيرادات جديدة، وتحد من المخاطر البيئية، وهي تتداخل بشكل تكاملي مع نماذج المشاركة، لتحقيق غاية الأستدامة (الربيعي وجواد،2018) .

وهي كما يلي:

**1- الموارد المدورة CIRCULAR SUPPLIES:** يُوفر هذا النموذج موارد قابلة للتجديد وإعادة التدوير بالكامل وقابلة أيضا للتحلل الطبيعي، ويهدف الى ايجاد نظام أنتاجي أستهلاكي مدور.

2- استرداد الموارد **RESOURCES RECOVERY:** يُمكن هذا النموذج الشركات من القضاء على تسرب الموارد ورفع القيمة الأقتصادية للمنتج حتى يعود إلى الاسواق من جديد.

3- تمديد حياة المنتج **PRODUCT LIFE EXTENSION:** يُمكن هذا النموذج الشركات من تمديد دورة حياة المنتجات والمصادر، فبدلا من ضياع قيمة المنتج وتصنيفة من المواد المستهلكة ،فيقوم هذا النموذج بمعالجة وتحسين المنتج من خلال اصلاحه وتطويره وإعادة تصنيعه من جديد والترويج له مره اخرى.

4- المنصات التشاركية **SHARING PLATFORMS:** وهو نموذج لتطويرالبرامج وتعزيز التعاون بين مستخدمي المنتجات، سواء أن كان المستخدمين أفراد أو منظمات. ومن الأمثلة على الشركات التي تعمل بهذا النموذج ،شركة**UBER** ،وشركة**PINTEREST** ،وشركة**AIRBNB**

5- توفير المنتج كخدمة **PRODUCT AS A SERVICE**: يوفر هذا النموذج بديلا للنموذج التقليدي" اشتري وامتلك" فالمنتجات يُمكن ان تستخدم من قبل زبون أو عدة زبائن عن طريق عقد إيجار أو اتفاق " الدفع مقابل الاستخدام .

رابعا- "القطاع المالي" بما اننا اخترنا اربع من القطاعات التي تمثل نماذج عمل اقتصاد المشاركة والتي اعتبرناها أهم القطاعات، فالقطاع الرابع هو القطاع المالي، الذي لم يتضح تماما لغاية الآن الفرص الواعدة لتحقيق الأستدامة فيه بشكل جلي، لكن من حيث المبدأ واستنادا الى فلسفة اقتصاد المشاركة المعتمدة على التعامل من خلال تكنولوجيا الاتصالات الرقمية، متجاوزة العمل التقليدي المعتمد على الوجود الفيزيائي للمؤسسات والشركات، التي تتطلب الكثير من المباني ومستلزماتها، لذلك فأننا نتوقع ان ذلك سيؤدي الى المساهمة بعملية الأستدامة إضافة الى خفض تكاليف المعاملات بشكل كبير في هذا القطاع .

**7-الجهات الفاعلة في عملية الأستدامة**

ويشمل الاقتصاد القائم على المشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، من الأفراد إلى الكيانات الربحية وغير الربحية، والسلطات العامة، والكيانات التي تقوم على أساس المجتمع المحلي والقطاع العام، وفي مجموعها تمثل حالة تكاملية في حال تم التعاون فيما بينها لتحقيق الأستدامة.

وحسب أهمية الدور سنأخذ ثلاث جهات رئيسة منها، و دورها في تحقيق عملية الأستدامة:

7-1 دور السلطات العامة

وبغية جعل اقتصاد المشاركة مستداما يقع على عاتق السلطات العامة المسؤولية الأكبر حيث مطلوب منها أن تلعب دورا مركزيا من خلال إجراء التغييرات اللازمة في تشريعاتها وسياساتها فضلا عن أستثمار أموالها العامة للمساعدة في التمويل والدعم . ولا يتم ذلك إلا من خلال عدد من الإجراءات وهي كما يلي:

- يتعين على السلطات العامة أولا أن تبني إطارا اقتصاديا وتنظيميا مواتيا لنماذج عمل اقتصاد المشاركة، بخلق إجراءات تجعل من الملائم للمستخدمين والموردين والشركات أن يعملوا بصورة قانونية وأمان مثلما هو الحال في الاقتصاد التقليدي السائد، من ناحية ضمان جمع الضرائب وسلامة المستهلك والعاملين وجودة وسلامة السلع والخدمات ومنع الآثار البيئية الضارة وضمان التأمين وحقوق العمالة.
- توفير البنى التحتية اللازمة والتشجيع على إعادة التدوير لتعزيز القيمة والمنفعة البيئية للمشاركة.

• دعم مبادرات المشاركة لاسيما الناشئة والصغيرة النطاق، وذلك لقدرتها على التكيّف والتغيّر السريع بعكس الشركات الكبرى، مقابل الطلب من أصحاب هذه المشاريع بذل جهود لتحليل ميزانياتهم البيئية وإجراء التحسينات الخاصة بها.
• تشجيع السلطات المحلية والوطنية على رصد جميع نماذج اقتصاد المشاركة لإلقاء الضوء على الممارسات التي تضر بعملية الإستدامة لتجاوزها لاحقاً.
• تشجيع جميع المعنين الفاعلين على انشاء فريقا عاملا معنيا باقتصاد المشاركة، يناقش ويدرس الفرص البيئية، ويقترح التغييرات التنظيمية المطلوبة ومنح الحوافز للجهات الفاعلة الخاصة لإدماج الاعتبارات البيئية في نماذج أعمالها.

2-7 دور رواد الأعمال

لتحسين استدامة نماذج عمل اقتصاد المشاركة، ينبغي أن يبدأ رواد الأعمال بفهم أفضل للظروف الضرورية التي يجب معالجتها حتى تتمكن نماذجهم من تحقيق الأستدامة، وما هي أنواع العمل التي يمكن تطويرها من خلال وضع خطط عملية يمكن تطبيقها، مثلاً من شأن توفير تأجير طويل الأجل أن يحد من تجدد الأصول بصورة متكررة، وأن المواقع الإلكترونية لإعادة بيع السلع يمكن أن تعزز قيمة المنتجات الأكثر استدامة، كذلك بالنسبة لمنصات قطاع النقل التي تستخدم نموذج المشاركة بإمكانها إستبدال سيارتها العادية الى السيارات الصديقة للبيئة، وما إلى ذلك. كما يجب على رواد الأعمال المنتجين ان يستخدموا نفوذهم في مجال الإنتاج، لتشجيع صناعة بضائع ملائمة بشكل خاص للمشاركة وإعادة التدوير، كذلك يتطلب الحد من المسافات التي ينطوي عليها نقل البضائع بإساليب مبتكرة. كما ينبغي على أصحاب المشاريع والفاعلين في عملية المشاركة أن يضعوا أهدافا لتحسين آثارهم البيئية على النحو الأمثل، وفصل النمو الأقتصادي عن استخدام الموارد ، و ألا تستخدم حماية البيئة كمبرر فحسب، بل يجب أن تصبح هدفا فعليا. خصوصا بعد ان اقرت الأمم المتحدة في العام 2015 أهداف التنمية المستدامة **"UN SDGS"** السبعة عشر لأجندة التنمية للعام 2030 والتي ينبغي أن تلبيها جميع البلدان المنتمية للأمم المتحدة بما فيها البلدان المتقدمة، والتي تتطلب المشاركة الكاملة من المجتمع المدني وأصحاب الأعمال في القطاع الخاص إلى جانب الحكومات والخبراء من أجل تحقيق هذه الأهداف والتي بدأ تنفيذها وكما هو مقرر اعتبارا من بداية عام 2016 وحتى العام 2030 **(UN SDGS,2015)**

3-7 دور المستهلكين

تعتمد المسأهمة البيئية لنماذج أقتصاد المشاركة بشكل كبير على سلوك المستهلكين وعلى القيم التي تدفعهم لأتخاذ قرار المشاركة. وأجمعت الأدبيات المختصة بهذا الشأن على "ان هناك ثلاثة دوافع رئيسية تحكم سلوك المستهلك هي: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهي من تدفعهم لأتخاذ قرار المشاركة والأستهلاك التعاوني، ويعتبر الدافع الأقتصادي هو المحرك الرئيسي للنمو في اقتصاد المشاركة على الرغم من أن الدوافع البيئية والأجتماعية ليست غائبة لكن نسبتها أقل". ونحن نرى أن الدوافع البيئية ستتصدر على بقية الدوافع في المستقبل القريب بالأستناد للنظرية النفسية التي قدمها العالم الأمريكي **ABRAHAM MASLOW** في ورقته البحثية "نظرية الدافع البشري" عام 1943 في مجلّة **PSYCHOLOGICAL REVIEW** ، والتي ناقشت حاجات الإنسان والأولوية في اشباعها: فجاءت الاحتياجات الفسيولوجية في المقدمة وكما موضح في الشكل رقم (2) "هرم الحاجات"، ومن ثم حاجات الأمان، وتبعتها الاحتياجات، الاجتماعية، والحاجة للتقدير، والحاجة لتحقيق الذات **(MASLOW, 1943)**. وبما ان الحاجات الفسيولجية وحاجات الأمان هي من الحاجات الأساسية و لها الأولية بالأشباع، فأنها اصبحت اليوم في موضع تهديد نتيجة النمو الغير مستدام في الأستهلاك، وتدفقات التلوث التي تسببت بالتغيير المناخي، واستنفاذ الموارد الإستراتجية لكوكب الأرض من التربة السطحية والمياه العذبة، والتي سينتج عنها تداعيات خطيرة، كالمجاعات، والهجرة الجماعية للاجئي المناخ، وإرتفاع درجة حرارة الأرض، وزيادة الفيضانات و النشاط البركاني وغيرها من الظواهر الطبيعية والتي تمثل مأساة انسانية و كارثة إقتصادية وتجارية للأنسان في نفس الوقت، وقد تجسدت هذه الظواهر بالكثير من الأمثلة منها، حدوث 27 ظاهرة مناخية متطرفة في

الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1980 تسببت بخسارة أكثر من مليار دولار لكل منها. كذلك مانتج من خسائر اقتصادية عن اعصار ساندي الذي حدث في العام 2012 والأعاصير الثلاثة التي تلته قد تراوح بين 50 الى100 مليار دولار لكل منها( وينستون،2018 ). اذن اصبح لامناص من ان تتصدر الدوافع البيئية ويكون لها الأولوية في جميع خيارات المستهلك المستقبلية، لتضمن له مكان آمناً يحقق الأشباع لحاجاته الأساسية .

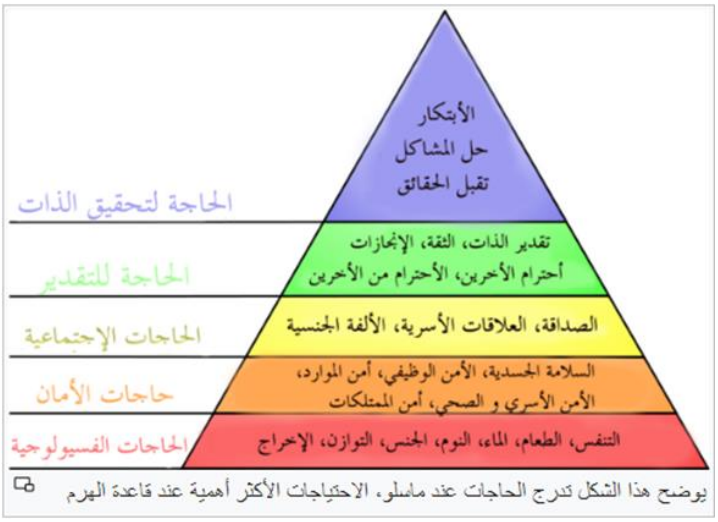


الشكل رقم ( 2) هرم ماسلو المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة

**8- اقتصاد المشاركة والمنطقة العربية**

بالنظر لما تعانيه منطقتنا العربية من مشاكل تتعلق بضعف النمو الأقتصادي، وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة، إضافة للمشاكل البيئية، وزيادة اعداد السكان، فإن اقتصاد المشاركة وفي ضوء مايقدمه من ميزات، والنجاحات الكبيرة التي حققها والتي عرضنا لها انفاً، فإنه من الممكن ان يسأهم في ايجاد حلول للكثير من هذه المشاكل . غير ان ثمة من يطرح شكوك في إمكانية نجاح هذه النماذج من العمل في الأسواق الناشئة العربية، نظرا لوجود بعض العوائق التي تحد من تبنيها، مثل الأختلافات في الثقافة وسلوك المستهلكين، بالرغم من ان نماذج الأعمال السائدة في المنطقة العربية غالباً ماتكون استنساخ لأفكار غربية بدلاً من الابتكار بناء على حاجات وأنماط تفكير محلية . فعلى سبيل المثال فكرة تأجير غرف للغرباء في المنازل كما في **AIRBNB**، أو مشاركة مقعد في سيارة شخصية للأنتقال أو السفر الى المكان المرغوب كما في **BLABLACAR** قد تكون غير مقبولة عند كثيرين في الثقافة الشرقية . إضافة الى ان المجتمع العربي ترسخت لديه عادة اقتناء مشتريات جديدة وامتلاكها لأسباب ذات صلة بالمكانة الاجتماعية . لكن هذا لايعني أن عالمنا العربي بمنأى عن عصر اقتصاد المشاركة، بل بالعكس فأننا نشهد اليوم عددًا لا يستهان به من التطبيقات والمنصات العربية التي توفر طيفاً واسعاً من الخدمات وبأسعار تنافسية للجمهور العربي، على سبيل المثال، تطبيق (كريم) الذي ينتشر في عدد من المدن العربية الكبرى، الشبيه بتطبيق (**UBER**)، والذي يمكن تحميله بسهولة على الهاتف المحمول لطلب سيارات تؤمن نقل الأشخاص براحة وامان. حيث قدرت قيمة شركة كريم مؤخراً بأكثر من مليار دولار(**STRATEGY&.2017**). ومن بين الخدمات الأخرى التي تلاقي رواجا في المنطقة العربية، تطبيق يمامياً(**YUMAMIA**) في مصر و الإمارات الذي يسمح بمشاركة الأطباق المطهوة في المنزل، من خلال جمع الطهاة الماهرين مع عشاق الطهو المنزلي في مناطقهم . وتضمن هذه المنصّة للطهاة كسب المال، وللمستهلكين تناول أطباق منزلية شهية. وهناك ايضاً موقع (سوق كوم) للتسوق الإلكتروني الذي يعتبر من التجارب الرائدة في الوطن العربي، الذي تأسس في العام ٢٠٠٦، عندما كانت ثقافة التسوق الإلكتروني غير مألوفة بالنسبة لسكان الشرق الأوسط و بالرغم من ذلك استطاع الموقع اليوم جذب أكثر من 17 مليون زائر في الشهر الواحد، بين بائع ومشتر وفقاً لإحصائية نشرها موقع

باي بال (2013، **PAYPAL**) . وبما يمثل من أهمية في المنطقة العربية تم الأستحواذ عليه مؤخراً من قبل شركة **AMAZON** العالمية لتضمن لها حصة سوقية في العالم العربي. وتشهد منطقة الخليج العربي خصوصا نمواً واسع لأقتصاد المشاركة، ففي دراسة أجرتها شركة الاستشارات الإدارية ستراتيجي& التابعة لشبكة **PWC** على اسواق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث اتضح ان المستهلكون الخليجيون قد أنفقوا في العام 2016 ما يعادل 10.7 مليار دولار على منصات الاقتصاد التشاركي، ونتج عنها أرباح تقدر بنحو 1.7 مليار دولار (**STRATEGY&.2017**).

وبوجود هذه المنصات وغيرها من التطبيقات التي اصبحت بالآف، استطاعات ان تلبي حاجات شرائح متنوعة من المجتمع وتمنح فرص عمل لكثير من الشباب وخلقت محركات نمو جديدة في المجال الخدمي. فإنها تحتاج اليوم منا سواء كحكومات أو رجال اعمال أو افراد، الى الدعم الرعاية والمشروعية للأستفادة منها وتطويرها بما يتوافق مع حاجات وأنماط التفكير المحلية، لتكون حلول منطقية ومستدامة للمشاكل التي نعاني منها.

**9- الإتجاهات المستقبلية**

من المتوقع وحسب الخبراء ان تصل ايرادات القطاعات الرئيسية في اقتصاد المشاركة الى 335 مليار دولار بحلول العام 2025 . وهذا يعني أن مستقبل الاقتصاد سيكون تشاركياً بطبيعته، حيث اضهر بحث اجرته كلية سلون للإدارة في معهد ماساتشوستس للتقنية، أن 14 من أصل أكبر 30 علامة تجارية من حيث القيمة السوقية في العام 2013 كانت لشركات ترتكز على منصات اقتصاد المشاركة (شواب،2016).

و وفقا لهذه الرؤية يمكننا ان ندرج بعض التوقعات المستقبلة لأبرز قطاعات اقتصاد المشاركة الأربعة التي تناولناها انفا في اطار تعزيز الأستدامة.

في قطاع النقل فأن التكنولوجيات التي تقود اقتصاد المشاركة والتأثير الذي تمتلكه على طرقنا الحالية في التصنيع والأنتاج، من المتوقع لها ان تسأهم بشكل ايجابي وكبير، حيث من المعلوم ان النقل المشترك يخفض الأزدحام الحضري وانبعاثات الكربون، أما اذا اضيف لها استخدام المركبات الصديقة للبيئة والتي تعمل بالطاقة النظيفة فستحقق فوائد بئية مضاعفة، كما ان التطور الحاصل في صناعة السيارات الكهربائية والسيارات ذاتية القيادة والطائرات من دون طيار، سيحدث طفرة نوعية في قطاع خدمات التنقل الرقمي من حيث التقليل من الأزدحام والحوادث والأنبعاثات في نفس الوقت.

كذلك الأمر بالنسبة لقطاع الضيافة، فإن تجربة **AIRBNB** فتحت الباب على مصراعيه لتجارب اخرى مبتكرة لجميع مالكي البنايات سواء كانت حكومية اوخاصة والتي تستخدم بشكل جزئي كالمدارس وقاعات المناسبات والنوادي الليلية، للأستفادة منها بكسب اموال اضافية، وهي في نفس الوقت تحد من التوسع العمراني الضار بالبيئة. فمنصة مثل **SPACEHOP** التي تأسست في بريطانيا وتطمح للأنتشار عالمياً، ابتدعت نموذج يربط بين اصحاب المنازل الراغبين بتأجير جزء غير مستغل من منازلهم، ورجال الأعمال الباحثين عن مكاتب مؤقتة للعمل بأسعار بسيطة وهي بذلك تختصر الكثير من النفقات التي كانت ستترتب بذمتهم في حالة الإيجار التقليدي، وهو ماسيكون بالتأكيد مصدر الهام في المستقبل لتبني نماذج مشابهة ومبتكرة .

أما في قطاع السلع الأستهلاكية، فأن متانة السلعة وقابليتها على العيش اطول فترة ممكنة تعتبر من أهم شروط مشاركتها، لذا فإن ظهور مواد جديده في السوق اليوم (نتيجة لتطور تقنية العلوم المادية والحيوية) لها صفات كان يصعب تخيلها منذ بضع سنوات مضت، بكونها أخف واقوى وقابلة لأعادة الأستخدام والتكيف، مثل المواد النانوية المتطورة كالجرافين، والذي يعد اقوى بمعدل 200 مرة من الصلب وأرفع بمعدل مليون مرة من الشعر البشري ونأقل جيد للحرارة والكهرباء (شواب،2016). تعدنا بمستقبل واعد في إطالة عمر السلع وقابليتها على إعادة الأستخدام والمشاركة، مما يخدم عملية الأستدامة.

القطاع المالي ايضاً يعدنا بالكثير، فظهور العملة الرقمية **BITCOIN** وتقنية **BLOCKCHAIN** و انتشارها بشكل أوسع من المتوقع أن تغير القطاع المالي بشكل جذري. حيث يمكنها أن تعالج التحديات

المستمرة في القطاع المالي، وتجعل منه أكثر كفاءة ومرونة وموثوقية. و ستزيد من الأندماج المالي في الأسواق الناشئة، وتمنح الخدمات المالية حجماً أكبر وأكثر شفافية، وتلغي دور و وساطة المؤسسات المالية.
وهذا مايرجح اعتقادنا بإن اقتصاد المشاركة لديه قدرة قوية على تحويل أنماط الاستهلاك الحالية غير المستدامة إلى أنماط حياة أكثر استدامة من خلال نظامه القائم على إعادة استخدام الطاقة الفائضة في السلع والخدمات و زيادة مدة استخدام السلع القابلة للمشاركة.

**10- المناقشة والأستنتاجات**

في البداية لابد لنا من الأعتراف بأن اقتصاد المشاركة يتحدى مفهوم القرن العشرين القائم على النظرية الأقتصادية الكلاسكية التي اقترنت مع تبادل الملكية في الأسواق بوصف ذلك اكثر الوسائل كفاءة في توليد الأنشطة الأقتصادية والتسبب بالأزدهار(ريفكين، 2012 ). وفي تصورنا ان هذه النظرية التي رافقتنا لأكثر من قرنين، يعاد صياغتها اليوم بمفاهيم اخرى فرضتها نماذج العمل الجديدة. وأهمها امرين هما: التملك الفردي، إذ لم يعد من الضروري أن ترتبط الحاجة للأستخدام بتملك الأشياء، بل اصبحت هناك طرق جديدة للتفكير في امكانية استفادة مجموعة من الأشخاص من الشئ نفسه، ومن ثم تحول في الأقتصاد من التركيز على الفرد الى الجماعة والأنتقال من عصر الملكية الى عصر الأستخدام. والأمر الثاني يتعلق: بالمعاملات، التي بدلاً من ان تكون بين الفرد والشركة اصبحت ممكنة من فرد لفرد والوسيط بينهما هو المنصة التكنولوجية المتمثلة في الموقع المستخدم من خلال شبكة الأنترنت لإتمام العملية، أو من خلال تطبيقات على الهواتف الذكية. هذا بالإضافة إلى ايجاد شكل جديد للعلاقات بين المستهلكين والمؤسسات، هدفه تحقيق الربح لجميع الأطراف(رضوان،2015).

وعليه نرى، و وفق هذا المفهوم الجديد فإن ماتحتاجه هذه النماذج اليوم، أولاً، الى الحصول على مزيد من المشروعية من الحكومات في جميع أنحاء العالم. وثانياً، من الشركات والصناعات التقليدية أن تكون على بينة من هذا التغيير، وان تسعى الى تبني نماذج اعمال مفتوحة ومرنة تمكنها من الأستمرار بدلا من خوض معارك لمحاربة المنصات والتطبيقات القائمة على اقتصاد المشاركة، وهي معارك ستخسرها الشركات التقليدية لامحالة، لأنها ستنافس وحدها ملايين الأفراد المنخرطين في اقتصاد المشاركة، والذين يعرضون خدماتهم ومنتجاتهم حتى يستفيد منها الآخرون بكبسة زر ومقابل أسعار أدنى. وثالثاً، من بعض الأفراد القلقين من التغيير أن يواجهوا حقيقة أن اقتصاد المشاركة لا يسبب القلق ومثله تماما مثل كل تجربة جديدة أخرى تكون الخطوات الأولى فيها تتسم ببعض الصعوبات، لكنها في النهاية ستسأهم وبصورة غير متوقعة في تسهيل حياتهم ومنحهم الكثير من الفرص التي عليهم ان يستغلوها.
وأخيرا نأمل لهذه الورقة البحثية المتواضعة أن تسأهم، بتحفيز الباحثين على البدء بإجراء دراسات وبحوث معمقة وأكثر دقة للاستفادة من الإمكانات والمميزات التي يحملها اقتصاد المشاركة لمواجهة التحديات التنموية والتقليل من الآثار الجانبية السلبية و تعظيم الآثار الإيجابية.

**المصادر**

الأمم المتحدة، (2017)، تقرير التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2017 .
آلغور، (2015)، "المستقبل ستة محركات للتغير العالمي "،عالم المعرفة،الكويت .
الربيعي،ميثاق وجواد،شوقي،(2018) ورقة بحثية بعنوان :" الإقتصاد الدائري ومستقبل منظمات الأعمال"مشاركة في المؤتمر الدولي السادس للإدارة والأقتصاد والتنمية،الدار البيضاء، المغرب ، لم تنشر بعد.
بكستروم ، رود، و برافمان،أوري،(2010)،"نجم البحر والعنكبوت :ثورة في إدارة الشركات"،شركة دار المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،لبنان.
رضوان، رضوى،(2015)،"فرص وتحديات اقتصاد المشاركة في الدول العربية"،مقال نشر في مجلة إتجاهات الأحداث -مركز المستقبل، العدد 6,6 يناير 2015.

ريفكن،جيرمي،(2009)،"اقتصاد الهيدروجي بعد مهاية النفط:الثورة القتصادية الجديدة"دار الفاربي،بيروت،لبنان.
ريفكن،جيرمي،(2012)،"الثورة الصناعية الثالثة:كيف تغير القوة الموازية الطاقة والأقتصاد والعالم"،الدار العربية للعلوم ناشون،بيروت، لبنان.
شواب، كلاوس،(2016)،"الثورة الصناعية الرابعة"،المنتدى الأقتصادي العالمي،رقم الكتاب الدولي:5-55-978-92-95044: 13.
موقع**SME ADVISOR** العربية،(2016)،مقال بعنوان:" اقتصاد المشاركة وأهميته للشركات المتوسطة والصغيرة "،2 شباط 2016 ،تمت زيارته بتاريخ 2017/9/17 ،يمكن الوصول له من هنا : **HTTP://SMEADVISORARABIA.COM/WP-CONTENT/UPLOADS/2016/01/MAIN-IMAGE-970X350-COPY4.JPG** .
وينستون،أندرو(2018)،"أبرز عشر قصصحول الأستدامة في مجال الأعمال لعام 2017"،مقال نشر في مجلة الهارفرد بزنس رفيو العربية **HBR-ARABIC** ،العدد 11، يمكن الوصول له من هنا: **HTTPS://HBRARABIC.COM/CATEGORY/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/** .

## References

Accessed On 28/12/2017, From: Https://S3.Amazonaws.Com/Arena-Attachments/678574/8d936dd16fbf9d282402b7311e488200.Pdf .

Ammerman, Sarah, (2013) ,Article Entitled: '' Collaborative Consumption And Its Implications For Consumer Behaviour'', Online Brand Ba.Se. Blog, Accessed On 22/11/2017 Available At: Http://Www.Brandba.Se/Blog/Cocollaborativeconsumptionconsumerbehavior-Ammermann .

A World Economic Forum,(2016), Paper Developed For The China Council For International Cooperation On Environment And Development Entitled: Understanding The Sharing Economy''.''

Brian Martucci,(2015),Article Entitled:'' What Is The Sharing Economy – Example Companies, Definition, Pros & Cons'' Accessed On 25/10/2017, From: Https://Www.Moneycrashers.Com/Sharing-Economy .

Brundtland Report,(1987),'' Our Common Future'', United Nations .

Codagnone,Cristiano & Martens,Bertin, (2016), ''Scoping The Sharing Economy: Origins, Definitions, Impact And Regulatory Issues. Institute For Prospective Technological Studies Digital Economy'', Working Paper 2016/01. Jrc100369 .

Car Center For Automotive Research, (2016), "The Impact Of New Mobility Services On The Automotive Industry": Study, Accessed On 22/11/2017, Available At : Http://Www.Cargroup.Org/Wp-

Content/Uploads/2017/02/The-Impact-Of-New-Mobility-Services-On-The-Automotive-Industry.Pdf .

Demailly, D.& Novel, A.-S., (2014),'' The Sharing Economy: Make It Sustainable'', Studies N°03/14, Iddri, Paris, France .

European Commission,(2017), Exploratory Study Of'' Consumer Issues In Online Peer-To-Peer Platform Markets''.

Indiegogo.Com Site,(2015),'' Indiegogo's 2015 Year In Review [Infographic]: Crowdfunding Statistics'' Accessed On 12/8/2017,From: Https://Go.Indiegogo.Com/Blog/2015/12/2015-Crowdfunding-Infographic-Statistics-Tech-Film-Social.Html .

Junior, Telles Rudy,(2016), '' Digital Matching Firms: A New Definition In The "Sharing Economy" Space'',Report: U.S. Department Of Commerce Economics And Statistics Administration Office Of The Chief Economist ,June 3, 2016.

Meadows, Donella H; Dennis, L. Meadows; Jtsrgen, Randers& Behrens, William W,(1972),'' The Limits To Growth'', A Report For The Club Of Rome's Project On The Predicament Of Mankind.

Maslow, A. H, (1943), "A Theory Of Human Motivation", Psychological Review, Vol. 50, No. 4, Pp. 370-396.

Pwc, (2015), ''The Sharing Economy'', Accessed On 16 June 2017, From: Http://Www.Pwc.Com/En_Us/Us/Technology/Publications/Assets/Pwc-Consumer-Intelligenceseries-The-Sharing-Economy.Pdf .

Pitchbook.Com Site ,(2017), Article Entitled:'' Airbnb Expects $2.8b In 2017 Revenue, $8.5b By 2020'' Accessed On 24/10/2017, From: Https://Pitchbook.Com/News/Articles/Airbnb-Expects-28b-In-2017-Revenue-85b-By-2020 .

Paypal Insight,(2013), "E-Commerce In Middle East 2012-2015", Available At: Https://Www.Slideshare.Net/Meaoist/Paypal-Insights-Ecommerce-In-The-Middle-East .

Rifkin, J. (2014). ''The Zero Marginal Cost Society: The Internet Of Things, The Collaborative Commons, And The Eclipse Of Capitalism'' .

Schor,Juliet,(2014), Article Entitled: "Debating The Sharing Economy",Accessed On 23/10/2017, From: Http://Greattransition.Org/Publication/Debating-The-Sharing-Economy .

Sundararajan,Arun ,(2016),''The Sharing Economy: The End Of Employment And The Rise Of Crowd- Based Capitalism'',No: 0262533522-978, The Mit Press, Massachusetts .

Stephany, A, (2015), ''The Business Of Sharing: Making It In The New Sharing Economy'', Palgrave Macmillan, Uk.

Schor, J & Fitzmaurice,C (2015) ,''Collaborating And Connecting: The Emergence Of The Sharing Economy'', Edward Elgar,Uk .

Statistics Portal Site, Accessed On 16 November 2017, Https://Www.Statista.Com/Statistics/339845/Company-Value-And-Equity-Funding-Of-Airbnb/ .

Statistics Portal Site, Accessed On 16 November 2017, Https://Expandedramblings.Com/Index.Php/Uber-Statistics/ .

Skjelvik, Magne John,Erlandsen,Maren Anne,& Haavardsholm,Oscar,(2017),''Environmental Impacts And Potential Of The Sharing Economy''.

Strategy&,(2017),'' Managing The Disruption Of The Sharing Economy In The Gcc'', Available At: Https://Www.Strategyand.Pwc.Com/Media/File/Embracing-Sharing.Pdf .

The Economist,(2016), "The Sharing Economy" - New York Deflates Airbnb-New Rules May Temper Airbnb In New York, But Its Future Still Looks Bright, Accessed On 25/9/2017, At Page : Https://Www.Economist.Com/News/Business/21709353-New-Rules-May-Temper-Airbnb-New-York-Its-Future-Still-Looks-Bright-New-York-Deflates .

Un Sustainable Development Goals,(2015), United Nation 25 September 2015 .

World Investment Report, 2014.

World Development Report,(2016),'' Sharing Is Caring? Not Quite. Some Observations About 'The Sharing Economy'', World Bank Group.

Wced, (1987), Report Of The World Commission On Environment And Development: ''Our Common Future'' .

Yaraghi, Niam & Ravi, Shamika (2017), "The Current And Future State Of The Sharing Economy," Brookings Indiaimpact Seriesno. 032017. March2017 .

Zervas,Georgios; Proserpio, Davide&Byers, John W,(2014),''The Rise Of The Sharing Economy: Estimating The Impact Of Airbnb On Hotel Industry'', Boston University School Of Management Research Paper Series No 2013-16 .